Sharwes Scientific Journal (SSJ)
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للواسات الاقتصادية والسياسية (2nd ISCEPS-2025)
Special Issue For 2nd ISCEPS-2025, 2026, pp 0165-0192, ISSN 3079-6040

The Role of Digital Transformation in Accounting and Internal Auditing and its Impact on Financial Performance: A Field Study on Libyan Commercial Banks

Al Mahdi Abdel Azim Al Mahdi Hamouda

Department of Accounting, Faculty of Economics and Commerce , Al-Qarabull, University of Al-Marqab, Libya.

*Corresponding author: Al Mahdi Hamouda | mahdihammoda@elmergib.edu.ly

Received: 30-09-2025 | Accepted: 05-04-2026 | Available online: 22-04-2026 | DOI:10.5281/zenodo.19700953

ABSTRACT

This study aims to identify the role of adopting digital transformation in enhancing accounting and internal auditing practices and to demonstrate its expected impact on financial performance. The study relied on a descriptive analytical approach, using a questionnaire to collect, analyze, and express data and information, with the goal of achieving the research objectives The study community was limited to a sample of employees in the public administration in some Libyan commercial banks. (60) questionnaires were distributed, and (55) of them were retrieved and approved using the statistical package (SPSS) The study concluded that adopting digital transformation has a positive role in enhancing the practices of the accounting profession and the internal audit profession in banks, and that this positive impact has an impact on the financial performance of these banks. There are also a number of obstacles facing the implementation of digital transformation in the Banks The study concluded with several recommendations, most notably the need for senior and executive management in banks to embrace digital transformation processes and work to provide the latest electronic devices and applications to address the challenges arising from technology and mitigate the risks associated with them. It also requires them to adopt laws and legislation to combat cybercrime and mitigate the risks associated with the use of information technology.

Keywords: Digital Transformation, Accounting and Internal Auditing Profession, Financial Performance.

دور التحول الرقمي في مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية وأثره على الأداء المالي

دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

المهدي عبدالعظيم المهدي حمودة

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة – القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا.

*المؤلف المراسل: المهدي حمودة | mahdihammoda@elmergib.edu.ly

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 05-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 22-04-2026م | DOI:10.5281/zenodo.19700953

ملخـــــص البحـــــث

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور تبني التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية وبيان أثرها المتوقع على الاداء المالي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام استبانة

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها والتعبير عنها، بهدف الوصول الى الاهداف الموضوعة بالبحث. كما انحصر مجتمع الدراسة في عينة من العاملين في الادارة العامة في بعض المصارف التجارية الليبية. وقد تم توزيع (60) استبانة واسترجع واعتمد منها (55) وعلى العاملين بالإدارة المالية والمراجعة الداخلية بالإدارة العامة في المصارف محل الدراسة وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS). و توصلت الدراسة الى أن هناك دور ايجابي لتبني التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المحاسبة وكذلك مهنة المراجعة الداخلية بالمصارف، وكما أن وجود هذا الاثر الايجابي له أثر على الاداء المالي بتلك المصارف. وكذلك هناك مجموعة من معوقات تواجه تطبيق التحول الرقمي في المصارف، وقد خلصت الدراسة الى عدة توصيات أهمها ضرورة قيام الادارات العليا والتنفيذية في المصارف بتبني عمليات التحول الرقمي والعمل على توفير احدث الاجهزة والتطبيقات الالكترونية لمواجهة التحديات الناتجة عن التكنولوجيا والحد من المخاطر المترتبة عليها. والزامها لتبني القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية للتقليل من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي – مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية – الاداء المالي.

1. المقدمة

شهد قطاع الاعمال في العقود الأخيرة تطورات وتغيرات هائلة في بيئة الاعمال خاصة في مجال تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية الحديثة، وذلك لتحديث اساليب تقديم الخدمات الكترونياً بدلاً من اليدوية.

وبذلك فأن قطاع الاعمال المصرفي اصبح مطالباً بتطوير أنظمة محاسبية الكترونية حديثة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لضمان موثوقية كبيرة لها، مما يضمن التنفيذ العملي والمنظم للعمليات وحماية الموارد والحد من الاحتيال والوقاية منه، ومن ثم ضمان دقة التسجيل المحاسبي وتقديمه في شكل معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها بالوقت المناسب [1].

ولكي تستطيع هذه المصارف مواكبة هذه التغيرات لابد لها من التوجه الشمولي نحو مفاهيم التحول الرقمي والمتمثلة في استخدام وسائل وادوات تكنولوجية متطورة، بالإضافة الى ادخال تقنيات الحوسبة السحابية وتقنية سلاسل الكتل والانظمة الالكترونية في ادارة تعاملاتها لمعالجة بياناتها المالية. مما ادي إلى تحسين وتطوير حركة الاتصالات وتدفق المعلومات بين مختلف المستويات داخل المؤسسة. ولهذا فأن التحول الرقمي في المصارف يعمل على احدث تغيرات جدرية في تسريع وتحسين دقة المعلومات، وتقليل الاخطاء وخفض التكاليف والوقت والجهد وتحسين وتبسيط الاجراءات لإنجاز الاعمال وتسهيل الحصول عليها. بالإضافة الى احكام الرقابة عليها، وذلك باستخدام الأساليب الإدارية والتنظيمية والرقابية

الحديثة المتاحة. مما سيؤدي الى تحسين كفاءة المصارف ودقة البيانات المالية وعمليات المراجعة، وبما يضمن تعزيز قدرتها التنافسية وتقديم افضل الخدمات لعملائها.

1.1 مشكلة الدراسة:

اصبح مواكبة متطلبات التحول الرقمي في المصارف اليوم ركيزة أساسية لتحقيق اهدافها المنشودة وفق الاستراتيجية المرسومة وباقل تكلفة واكثر دقة و مع توفير الجهود المبذولة لإنجاز الاعمال والحد من الاخطاء التشغيلية وتحسين كفاءتها وبما يضمن الكفاءة والسرعة والموثوقية، وبجودة عالية في ادائها المالي والاداري.

وفي ظل ما احدثته هذه التغيرات انعكس التحول الرقمي على مهنة المحاسبة كغيرها من المهن انطلاقاً من تسجيل الأحداث والعمليات المالية التي تمت خلال فترة معينة، واعداد الارقام والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية وذلك لتلبية احتياجات متخذي القرارات في مختلف المستويات الادارية بعيداً عن التدخلات الشخصية والتصرفات الابداعية للمحاسبين، ولكن في المقابل الاعتماد على هذه التغيرات اوجب ضرورة توفر نظام رقابي داخلي واضح ينسجم ويتلاءم مع هذه التحولات التكنولوجية الرقمية للنظم المحاسبية. وذلك للحد من المخاطر التي تهدد أمن المعلومات المحاسبية الرقمية وزيادة درجة التحكم فيها. لإيجاد حلول وطرائق جديدة من شأنها تطوير الاداء المالي والرقي به لمواكبة التكنولوجيا الرقمية.

غير أن الاعتماد المتزايد على عملية التحول الرقمي واجه بالعديد من المعوقات داخل المصارف منها نقص الكفاءات القادرة على قيادة التحول الرقمي، ونقص البيانات المخصصة للتحول الرقمي، والتخوف من مخاطر أمن المعلومات نتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجية يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه نجاح تنفيذ عملية التحول الرقمي في المصارف، أيضا الافتقار الى بنية تحتية القادرة على التحول التكنولوجي المعلومات، وعدم توفر موظفين ذوي المهارات الكافية للتعامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات [2].

وبناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :-

- هل يوجد أثر لتبني التحول الرقمي في مهنة المحاسبة على الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل يوجد أثر لتبني التحول الرقمي في مهنة المراجعة الداخلية على الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل هناك معوقات تواجه تبني عملية التحول الرقمي في المصارف التجارية عينة الدراسة؟

1.2. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تأتي استجابةً للتوجهات الحديثة في القطاع المصرفي الليبي نحو الرقمنة الشاملة، حيث تكتسب قيمتها من خلال تسليط الضوء على الدور المحوري للتحول الرقمي في إعادة صياغة العمليات المحاسبية والرقابية.

وتبرز هذه الأهمية في قدرة الدراسة على الربط بين المتطلبات التكنولوجية الحديثة وبين جودة الأداء المالي، مما يوفر إطاراً معرفياً وعملياً يساعد المصارف في مواجهة التحديات الراهنة وتحويلها إلى فرص تنافسية، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في الجانبين الآتيين:

1.2.1. الأهمية العلمية :

أ- أنها تسعي الى استكشاف وتحليل أهمية دور تبني عمليات التحول الرقمي في الارتقاء بمهنتي المحاسبة والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية وبيان أثر ذلك على كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ب- والوقوف على اهم المعوقات التي تواجه تبني عملية التحول الرقمي في المصارف عينة الدراسة.

ج- تسعي هذه الدراسة من خلال دراسة ميدانية إلى تقديم صورة واقعية عن التحديات والفرص المتاحة، واقتراح توصيات عملية تدعم جهود المصرف في تحقيق التطوير والتحسين المستمر

د- كما تسعى الدراسة إلى تقديم إضافة علمية تسهم في بناء فهم أعمق للعوامل المؤثرة في الأداء المصرفي ، من خلال التُعزيز من قدرة المصارف الليبية على مواكبة التغيرات التكنولوجية والامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالتحول الرقمي المصرفي وبما يخدم متخذي القرار في المصارف تساعد على صياغة استراتيجيات فعالة تتماشى مع التغيرات الحديثة في القطاع المصرفي.

1.2.2. الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية في التالي:

أ. يمكن أن تساعد إدارات المصارف على فهم تبعات تطبيق عمليات التحول الرقمي واتخاذ قرارات مالية أكثر رشادة.

ب- تسهم الدراسة في تقييم مدى التزام المصارف التجارية بتنفيذ التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وبالتالي تزويده بتوصيات عملية حول نقاط القوة والتحديات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي.

ج. من خلال تسليط الضوء على أثر التحول الرقمي على الشفافية المالية، تساعد الدراسة في تعزيز الثقة لدى المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية كمستثمرين ومراجعين ومراقبين ماليين.

1.3. أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة، أسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- التعريف بمفهوم و أهمية تطبيق التحول الرقمي وبيان مخاطره على المصارف التجارية.

ب- دراسة العلاقة التفاعلية لدور التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية عينة الدراسة.

ج- قياس مدى تأثير التحول الرقمي على تحسين الأداء المالي المصرفي.

د- تسليط الضوء على اهم المعوقات التي تواجه المصارف التجارية عند تبني التحول الرقمي.

1.4. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولي: يوجد أثر ايجابي لتبني التحول الرقمي في مهنة المحاسبة على الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ايجابي لتبني التحول الرقمي في مهنة المراجعة الداخلية على الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد معوقات تواجه تبني عملية التحول الرقمي في المصارف التجارية عينة الدراسة.

1.5. حدود الدراسة

لضمان دقة النتائج ووضوحها، فإن الدراسة تتقيد بعدد من الحدود التي تُعرف نطاقها وترسم إطارها:

أولا: الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تبني التحول الرقمي المصرفي، في مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية وأثرها على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

ثانيا: الحدود المكانية: يقتصر التطبيق الميداني للدراسة على العاملين في الادارة المالية والمراجعة الداخلية بالإدارة العامة بمصارف الجمهورية وشمال أفريقيا والليبي الاسلامي والنوران باعتبارهم نموذجًا رائداً ضمن القطاع المصرفي الليبي.

ثالثا: حدود زمانية : تمت الدراسة خلال الفترة من شهر مايو الى شهر سبتمبر 2025 م.

1.6. الدراسات السابقة

أ- دراسة، بو العيش، 2024م بعنوان: دور التحول الرقمي في تحسين العمليات المصرفية [3]:-

هدفت هذه الدراسة تبيان دور التحول الرقمي في تحسين العمليات المصرفية، وأعتمد على المنهج الوصفي في وصف المفاهيم المتعلقة بالتحول الرقمي، وأظهرت الدراسة عدة نتائج منها زيادة الدخل التشغيلي والأرباح للمصرف، مع تراجع في التكاليف التشغيلية وهذا ما أدى إلى مراجعة عملياته وإعادة ترتيب أولوياتها، تم تعويض هذه الانخفاضات جزئياً من خلال زيادة الاستثمارات وتعزيز التكنولوجيا والعمليات المصرفية له، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها الإلمام أكثر بالتحول الرقمي لما له أهمية كبيرة في تحسين خدمة المصارف، واستخدام التحول الرقمي لتبسيط العمليات الداخلية للبنوك بالإضافة إلى تحسين تجربة العملاء، التوجه نحو التكامل والشراكات فالتحول الرقمي يعزز التكامل مع الشركات التقنية الناشئة والشركاء الخارجيين مما يساهم في تطوير حلول مصرفية مبتكرة.

ب- دراسة، إسحق، 2022م بعنوان: التحول الرقمي وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية [4]:-

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التحول الرقمي على مصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية – قطاع المصارف، افترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي ومصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمراجعين الداخليين والمحللين الماليين والمحاسبين والتقنيين والباحثين، استخدمت الدراسة عينة عشوائية، وزع (211) استبانة، وأظهرت الدراسة عدة نتائج منها أن التحول الرقمي جعل المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية للمصارف التجارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية تعبر بصدق وأمان، كما أن التحول الرقمي جعل المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية للمصارف التجارية تتميز بسهولة الفهم والخلو من التعقيد، وقد ساهم التحول الرقمي في حيادية المعلومات المحاسبية ورفع جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها بزيادة الاهتمام بالتحول الرقمي في تغطية جميع الخدمات المصرفية إلكترونياً، وضرورة وضع قوانين وتشريعات لأزمة لتنفيذ الأعمال المحاسبية في ظل التوجه نحو الثورة الصناعية الرابعة، وكذلك بزيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكادر البشري لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

ج- (دراسة، علي وآخرون، 2021م) أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا المعوقات والحلول [5]:-

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي، حيث يحث عن تحسين قدرة أداء المحاسبين في ظل التحول الرقمي ومواكبة التقنيات الرقمية، كذلك تطوير المناهج التعليمية بما يواكب هذا التطور، وتحديد المعوقات التي تقف حائل أمام التحول الرقمي، وأعتمد في الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وأظهرت الدراسة عدة نتائج منها أن التحول الرقمي يؤدي إلى تطور مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث يساعد التحول الرقمي في سرعة إنجاز العمليات المالية والمراجعة والتحليل المالي، كما يساعد التحول الرقمي في تطور التعليم المحاسبي، كما توجد العديد من المعوقات للتحول الرقمي منها التخوف من آمن المعلومات ونقص الكفاءات والقدرات المؤهلة ونقص الميزانيات المرصودة لبرامج التحول الرقمي، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها بتطوير أداء المحاسبين لمواكبة التحول الرقمي وتطوير القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام الحديثة وتطوير المعايير المحاسبية الحالية بما يواكب التقنيات الرقمية الحديثة، كما يجب رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد نحو التحول الرقمي وتعديل التشريعات المالية والضريبية وأن يكبون لنقابة المحاسبين دور من خلال ورش العمل والدورات التدريبية لمواكبة الاقتصاد الرقمي.

1.6.1. التعقيب على الدراسات السابقة (الفجوة البحثية).

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح وجود اهتمام متزايد بموضوع التحول الرقمي، حيث ركزت أغلب الدراسات على تحسين العمليات المصرفية (كدراسة بو العيش، 2024) أو مصداقية المعلومات (كدراسة إسحاق، 2022). ورغم تقاطع هذه الدراسات مع موضوع البحث الحالي، إلا أن هذه الدراسة تتميز عن سابقاتها في كونها تتناول نموذجاً شاملاً يربط بين أثر التحول الرقمي في مهنتي (المحاسبة والمراجعة الداخلية معاً) وانعكاس ذلك بشكل مباشر على (الأداء المالي) في البيئة المصرفية الليبية، خاصة في ظل التحديات والمعوقات التقنية والبشرية الراهنة. وبذلك تسعى هذه الدراسة لسد الفجوة البحثية المتعلقة بقلة الدراسات التي تجمع بين هذه المتغيرات الثلاثة في آن واحد في المصارف التجارية الليبية.

2. الاطار النظري للدراسة:

2.1. تعريف التحول الرقمي:

عرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الى نماذج عمل تعتمد على التقنيات الرقمية لدعم تطوير وابتكار ما يقدم من منتجات وخدمات، وتوفير قنوات جديدة للتسوق وفرص عمل تزيد من قيمة منتجاتها سواء سلع أو خدمات [6].

كما عرف التحول الرقمي للعمليات المصرفية بأنه مجموعة من الخطوات المصرفية تبدأ من أمر التحويل الصادر عن المصدر لهدف الدفع الي المستفيد من الامر وبعدها يتم النقل بقبول بنك لدفع قيمة الحوالة للمستفيد من الامر، كما انها عملية تبدأ وتنفذ من خلال وسيلة الكترونية كالهاتف مثلاً [7].

كما يعرف التحول الرقمي على أنه: عملية سعي المنظمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا شبكة الانترنت العالمية لتحسين اداء مهامها وعملياتها المختلفة، ونقلها لمن يحتاج اليها فيداخلها وخارجها، وذلك من خلال الاعتماد على موارد ثلاثة هي، المعلومات المتدفقة والمتوافرة بها، وتكنولوجيا ونظم المعلومات المستخدمة والموارد البشرية المناط بها القيام بالمهام المختلفة التي تؤدي الى تحقيق اهداف المنظمة في ظل استراتيجياتها [2].

2.2. أهمية التحول الرقمي:

اصبح التحول الرقمي من الضروريات لكافة المصارف التي تسعى الى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، حيث ان التحول الرقمي لا يعنى فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المصرف بل هو برنامج شامل كامل يمس المؤسسة ويمس طريقة وأسلوب عملها داخليا بشكل رئيسي وخارجيا أيضا من خلال تقديم خدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل اسرع واهل وقد أصبحت مهمة وملحة اكثر من ما مضى لتحول المصارف رقميا، ويعود ذلك وبشكل أساسي الى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات

في كافة نواحي الحياة سواء كانت متعلقة بالمعاملات مع القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو كانت تخص الافراد ، لذلك هناك ضغط واضح من كافة شرائح المجتمع على المصارف ضرورة تحسين خدماتها واتاحتها على كافة القنوات الرقمية [8].

2.3. أهداف التحول الرقمي:

يسعى التحول الرقمي إلى تحقيق مجموعة من الغايات الاستراتيجية التي تهدف في جوهرها إلى تطوير البنى المؤسسية والمجتمعية، وتتمثل أبرز هذه الأهداف فيما يلي [9]:

أ- إعادة تشكيل ثقافة المجتمع بشكل عام سواءً في العمل أو التفكير أو التعامل أو التواصل وذلك بالاعتماد على التقنيات الحديثة المتاحة مع التخطيط المستدام للبحث والتطوير وإعادة صياغة الخبرات العلمية والعملية.

ب- تحسين الكفاءة والارتقاء لمستوى الخدمات والمنتجات المقدمة واتسامها بالمرونة والسرعة.

ج- تغيير نماذج والأساليب المتبعة في إدارة الخدمات واستراتيجيات المؤسسات نحو التسويق والحصص السوقية مستقبلاً.

د- محاولة تحقيق الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وغيره في إضفاء طابع المرونة والسرعة وتوفير الوقت على الخدمات والمنتجات بالإضافة لتحليل البيانات والتنبؤ ومن ثم التخطيط للمستقبل.

هـ- بيان طريقة أداء العمليات التنظيمية للوصول إلى مستويات مبتكرة والعمل على تطوير نماذج الأعمال وخدمات الانتاج

2.4. أشكال التحول الرقمي:-

للتحول الرقمي أشكال ودرجات متعددة وتختلف المؤسسات فيما بينها بطريقة ودرجة التحول حسب طبيعة نشاطها ونوع التقنيات التي تحتاجها، إلا أن بعض التقنيات التي صنفت الأكثر انتشارا وهي على النحو التالي [10]:-

أ- **تطبيقات الهواتف الذكية:** وهي أكثر التقنيات حضوراً واستعمالاً في الوقت الحالي حيث تستطيع المؤسسات إنشاء تطبيقاتها الخاصة للإدارة أنشطتها وتسهيل خدماتها لكل من الأعضاء المستفيدين.

ب- **الحوسبة السحابية:** هي كل المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوفرة تحت الطلب عبر الشبكة والتي تعدد من الخدمات الحاسوبية المتكاملة، وتشمل هذه الخدمات توفير المساحة في تخزين البيانات وإجراء النسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية، بالإضافة إلى القدرة على المعالجة البرمجية وجولة للمهام وإدارة البريد الإلكتروني والطابعة والاطلاع عن بعد.

ج- **أنترنت الأشياء:** وهي شبكة من الأجهزة المالية والمركبات والأجهزة المنزلية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر والاتصال، وتستطيع هذه الأجهزة الاتصال وتبادل البيانات فيما بينها.

د- **الذكاء الاصطناعي** :وهو قدرة بعض البرامج والأنظمة الحاسوبية على محاكاة السلوك البشري والقدرات الذهنية للإنسان وخصوصاً القدرة على التعلم، حيث تستوجب هذه البرامج والأنظمة بيئتها المحيطة وتساهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها

2.5. مجالات التحول الرقمي:-

كثرت الاجتهادات بين الشأن التقني ومفكريه حول أكثر المجالات والأعمال التي يمكن تعميم أسلوب الرقمنة في بيئتها ومن المنطق السابق بنى بعض الباحثين أ ريهم أن المؤسسات والجهات الحكومية هي صاحبة الأولوية والحاجة الماسة إلى تطبيق الرقمنة أما عوائد ذلك التطبيق على تلك الجهات الحكومية فتشمل [11]:-

أ- تقديم الخدمات الذاتية بين إدارات المؤسسة الحكومية داخليا ويرتبط هذا التطبيق برفع كفاءة أداء الموظفين من خلال التغيير والتحديث والتدريب للعاملين.

ب- تبادل الخدمات والمعلومات بين القطاعات بعضها مع بعض إلكترونياً.

ج- تقديم وتبادل الخدمات والمعلومات بين القطاعين العام ونظيره الخاص إلكترونياً عبر أنشطة القطاعين التجارية والصناعية والمعلوماتية وغيرها.

د- تقديم الخدمات الالكترونية إلى الموظفين من خلال منفذ واحد يسهل للمراجعين الدخول إلى موقع المؤسسة الحكومية وطلب الخدمة إلكترونياً.

هـ- ويمكن تطبيق التقنية على إدارات حكومية مختلفة مثل: قطاعات الصحة والتعليم والتصنيع بشكل عام وفي الأرشيف الإلكتروني والحسابات والمشتريات والمخازن وشؤون العاملين بشكل خاص.

2.6. مخاطر التحول الرقمي:-

فإذا كان التحول الرقمي ضرورة لمنظمات الأعمال فإنه لا يمكن التغافل عن مخاطر هذا التحول على الصعيد الوطني والدولي، وهي مخاطر عديدة ومتنوعة واستراتيجية أبرزها الفجوة الرقمية الهائلة بين لقوى العالمية المسيطرة والمهيمنة على التكنولوجيا وبين الدول المستهلكة للرقمنة، كما يمكننا أن نلخص أهمها فيما يلي [12]:-

أ- **السيطرة العالمية على المعلومات** فهي قد تكون ملازمة للمؤسسات التي تحكم المجتمعات المشتغلة بالعلم والتكنولوجيا العالمية أو أن مؤسسات الملكية الفكرية تطور من القواعد التنظيمية لحمايتها مثل حماية ملكية قواعد البيانات وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة النفاذ إلى هذه القواعد وتوطيد التعاون وعدم الثقة بالباحثين خوفاً من الاستخدام التجاري للبيانات المشتركة.

ب- العجز على تلبية طلبات إيصال الهاتف والتأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

ج- الفجوة الرقمية: بين الدولة وضعف الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية رأس المال الفكري.

د- أمن البيانات: تساعد التكنولوجيا في جمع كميات هائلة من البيانات وتخزينها، يمكن أن تكون هذه المعلومات خاصة تتعلق بالأفراد والمنظمات وربما يكون من الصعب جداً الحفاظ على أمان هذه البيانات.

هـ- مخاوف الخصوصية: أصبح الحفاظ على الخصوصية الشخصية في العالم الرقمي أكثر صعوبة وهذا علاوة على مخاطر سرقة بياناتك الشخصية أو بيعها.

و- الانتحال وحقوق التأليف والنشر: من السهل جداً نسخ الوسائط الرقمية وإعادة إنتاجها كما يمكن من الصعوبة بمكان تطبيق قوانين حقوق النشر، ولنلاحظ أن هناك تأخير على مستوى التشريعات القانونية في هدا الصدد فبما أن هذه" النقلة الرقمية " حديثة بعض الشيء فليست هناك آثار قانونية تحكم مسار عمل هذا العمل المُرقمن وتحمي خصوصية الأفراد والمؤسسات وحقوق ملكيتهم الفكرية والأدبية لمنتجاتهم ومؤلفاتهم المختلفة.

ز- مخاطر عدم الكشف عن الهوية: توفر التكنولوجيا الرقمية مجالاً واسعاً للمستخدمين لإخفاء هوياتهم، وتشير كثيراً من الدراسات إلى أنه المرجح أن يتصرف الناس بشكل معاد للمجتمع إذ لم يعتقد أنه ستكون هناك أي عواقب.

ح- القرصنة: وقد أصبحت أدوات القرصنة الآن أقل تكلفة وأكثر سهولة وأشد قوة، مما يتيح للقراصنة دوي المهارات المحدودة الحاق ضرر أكبر مقابل نسبة ضئيلة من التكلفة السابقة، ويؤدي التوسع في الخدمات القائمة على الأجهزة المحمولة(وهي المنصة التكنولوجية الوحيدة المتاحة للكثيرين) إلى زيادة فرص القرصنة ويستهدف المهاجمون المؤسسات الكبيرة والصغيرة والبلدان غنيها وفقيرها، ويعملون عبر الحدود، ولذلك يجب أن تكون محاربة الجريمة السيبرانية والحد من مخاطرها مسؤولية مشتركة عبر البلدان وفي داخلها.

2.7. استراتيجيات التحول الرقمي:-

إذا أرادت المؤسسة أن تتحول رقمياً فيجب عليها أن تضع خطة عمل واضحة، تراعي موارد المؤسسة وقدراتها الحقيقية، وهي استراتيجية التحول الرقمي ويمكن تلخيص استراتيجيات التحول الرقمي بثلاث استراتيجيات رئيسية وهي [13]:-

أ- **استراتيجية الاستجابة للمنافسة الجديدة:**- وتعني هذه الاستراتيجية استجابة منظمة الأعمال تحركات المنافسين وأنشطتهم عوضاً عن التزامها وقيامها بعملية المبادرة في الفعل والنشاط ومن أبرز الأسباب التي تدفع المؤسسة لهذا التجاه هو صعوبة القيام بالفعل المعاكس والتكلفة العالية للقيام بالفعل المستقبل .

ب- **استراتيجية التكيف التكنولوجي:**- تنتج هذه الاستراتيجية عندما تجبر المؤسسة على الاتجاه نحو تنمية منتجاتها أو نجو منتج جديد من طرف المحيط، لأن احتياجات السوق تأثرت بالإبداع التكنولوجي الموجود، وتتمثل هذه الحالة في مصفوفة النمو التكنولوجي بالخانة الثانية .

ج- **استراتيجية التموضع:**- في هذه الاستراتيجية تحاول المؤسسات المالية أن تجعل استثماراتها الرئيسية في التكنولوجيا تؤتي ثمارها عن طريق اعتماد إستراتيجية رقمية تنطوي على تغير جذري في هيكلها التنظيمي، بالشكل يجعلها رائدة في مجال عملها، ويمكن أن نطلق على هذه الاستراتيجية التدعيم الإلكتروني.

3. الدراسة التطبيقية و اختبار الفرضيات

3.1. مجتمع و عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في الادارات المالية والمراجعة الداخلية في الادارة العامة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا والذين تتوفر فيهم المهارات والقدرات العلمية و الفنية للتعامل مع متطلبات التحول الرقمي في المصارف والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية وفي ضوء مجموعة من العوامل منها هدف الدراسة ومشكلة الدراسة وكذلك درجة الدقة المطلوبة في الإجابات. وبعد إجراء عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع (60) استمارة استبانة، كما قام بتسليم و استلام اغلب استمارات الاستبانات بشكل شخصي، والبعض الاخر عن طريق المراسلة. وبلغ حجم عينة الدراسة الذين استلمت ردودهم و اعتمدت (55) وتم استبعاد (4) استبانات بسبب عدم استفاء الشروط . وتم توزيعها كما هو موضح بالجدول (1) التالي:

الجدول 1: يبين الاستبانات الموزعة والمرجعة والمستبعدة

البيان	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المرجعة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للتحليل
الجمهورية	15	15	-	15
شمال افريقيا	15	15	2	13
الليبي الاسلامي	15	15	1	14
النوران	15	15	2	13
المجموع	60	60	5	55

3.2. أداة جمع البيانات :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على "الاستبانة" كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، وقد تم تطويرها بالاستعانة بدراسات سابقة (نسمان، 2009) [14]. تكونت الاستبانة من (41) فقرة، موزعة على البيانات الشخصية ومحورين كما يلي:

3.2.1. القسم الاول: البيانات الشخصية والوظيفية: وتضمن (4) فقرات شملت: (الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص).

3.2.2. القسم الثاني: محاور الدراسة يتكون هذا القسم من (37) فقرة موزعة على محورين رئيسيين كالتالي:

أ- **المحور الأول:** دور التحول الرقمي في تعزيز الممارسات المهنية والأداء المالي، ويشمل:

- البعد الأول: دور التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المراجعة الداخلية (10 فقرات).
- البعد الثاني: دور التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المحاسبة (12 فقرة).
- البعد الثالث: مستوى الأداء المالي من وجهة نظر العاملين (7 فقرات).

ب- المحور الثاني: معوقات تبني التحول الرقمي (8 فقرات): ويشمل العبارات التي تقيس التحديات المادية والبشرية المرتبطة بنقص التمويل والتدريب، بالإضافة إلى المعوقات التقنية والتشريعية المتعلقة بضعف النظم المتكاملة واللوائح المنظمة للتحول الرقمي.

كما قام الباحث باستخدام مقياس لكارت الخماسي عند تصميم هذه الاستبانة، وإعطاء الدرجة من (1- 5) بالاعتماد علي مقياس لكارت ذو الإبعاد الخمسة للمحورين الاول و الثاني من الاستبانة، كما تم الاعتماد عليه في اختبار الفرضيات، وهو يمثل معيار للإجابة، حيث ستكون الفرضية مقبولة عندما تكون درجة الإجابة أكبر من (3)، وذلك كي يسترشد به المستجيب عند قيامه بتعبئة الاستبانة ووفقاً للجدول (2) التالي:

جدول 2: ترميز بدائل الاجابة

الاجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.7-1	2.59-1.8	3.39 – 2.6	4.19 – 3.4	5 – 4.2
الوزن النسبي %100	35.9 -20	51.9 -36	67.9 – 52	83.9 – 68	100 - 84
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

3.3. المعالجة الإحصائية :

قام الباحث باستخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية في عملية التحليل الاحصائي من خلال برنامج (SPSS) وهي:

أ- التكرارات والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

ب- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

اختبار معامل الارتباط (بيرسون) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات ودرجة قوتها.

ج- اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا.

د- اختبار معامل الانحدار البسيط لمعرفة علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع ومعرفة حجم التغيرات في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة.

هـ- اختبار (ONE SIMPHE TEST T) .

3.4. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة : تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين:

أ- الصدق الظاهري لفقرات الاستبانة : قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية علي مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية في مجال المحاسبة والتمويل والمصارف و الإحصاء وذلك قبل الصياغة النهائية لبنودها للتأكد من مدي ملائمتها لقياس أهداف الدراسة، وقد تم الاستفادة من آرائهم بتعديل بعض البنود التي أتفق عليها معظم المحكمين.

ب- **اختبار الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة:** تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة علي عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها(55) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدراجة الكلية للفقرات.

والجدول (3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الدراسة والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي دلالة (0.05)،حيث إن مستوي الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة (r)المحسوبة أكبر من قيمة(r) الجدولية والتي تساوي (0.361) وبذلك تعتبر فقرات الفرضية صادقة لما وصغت لقياسه.

جدول 3: يبين اختبار الثبات و الصدق الداخلي لفقرات الفرضيات

ت	الفقرات	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
1-	دور تبني التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة	10	0.766	0.811	0.000
2-	دور تبني التحول الرقمي في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية	12	0.776	0.798	0.000
3-	المتغير التابع الاداء المالي	7	0.789	0.812	0.000
4-	توجد معوقات تواجه تبني التحول الرقمي في المصارف.	8	0.875	0.892	0.000
	الاستبانة ككل	**37**	**0.911**	**0.842**	**0.000**

جـ – **اختبار ثبات فقرات الاستبانة:** استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين الجدول (3) أن معاملات الثبات مرتفعة، وقد بلغ المعدل العام لثبات جميع فقرات الاستبانة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ (0.911) وهذا يدل على موثوقية اداة الدراسة ويمكن الاعتماد عليها لإجراء التحليل الاحصائي .

3.5. اختبار التوزيع الطبيعي :

تم استخدام اختبار كولمجروف– سمرنوف (One – sample K-s Test) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، و الجدول (4) يوضح نتائج اختبار كولمجروف – سمرنوف حيث يبين أن القيمة الإحصائية وقيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من **0.05** ، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول 4: تفاصيل اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S Test):

م	المحاور	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	الدلالة المعنوية
1	دور التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المحاسبة	.0200	53	0.073
2	دور التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المراجعة الداخلية	.0201	53	0.076
3	المتغير التابع الاداء المالي	.0212	53	0.061
4	المعوقات التي تواجه تبني التحول الرقمي في المصارف.	.0211	53	0.089
	الاستبيان ككل	**.0208**	**53**	**.0075**

يتضح من الجدول (4) أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية للاستبانة ككل كانت **(0.075)**عند مستوى دلالة إحصائية أكبر من مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني ان فقرات ومحاور البحث تخضع للتوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية عليها.

3.6. تحليل خصائص عينة الدراسة

تضمن الجزء الاول من قائمة الاستبانة علي معلومات شخصية من خلال أربع متغيرات، وقد أمكن توصيف و تحليل خصائص ومكونات عينة الدراسة التي وصلت ردودها طبقاً للعوامل الديمغرافية وذلك كما وهو موضح بالجدول(5) :

الجدول5 : يبين التوزيع التكراري و النسب المئوية للعوامل الديمغرافية لإفراد العينة

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
1-	المؤهل العلمي	دبلوم عالي	0	%0.00
		بكالوريوس	41	%74.54
		ماجستير	8	%14.54
		دكتوراه	6	%10.90
		المجموع	**55**	**%100**
2-	سنوات الخبرة	أقل من (5) سنوات	5	%5.45
		من (5) إلي (10) سنوات	17	%30.90
		من (10)إلي(15) سنوات	25	%45.45
		من (15) سنة وأكثر	8	%14.54
		المجموع	**55**	**%100**
3-	الوظيفة	مدير عام	3	%5.45
		مدير ادارة	8	%14.54
		رئيس قسم	7	%12.72
		موظف	37	%67.72
		المجموع	**55**	**%100**
4-	نوع التخصص	اقتصاد	3	%5.45
		تمويل و مصارف	14	%25.45
		محاسبة	29	%52.72
		ادارة	9	%16.36
		المجموع	**55**	**%100**

يتبين لنا من الجدول (5) السابق أن غالبية عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس إذ بلغت نسبتهم (74.54%) وتخصصهم محاسبة حيث بلغت نسبتهم (52.72%) ،وأن غالبية أفراد عينة الدراسة ممن خبرتهم من(10 الى 15) سنة وبنسبة (45.45%) كما انهم يعملون ويشغلون وظائف في الادارة المالي والمراجعة الداخلية داخل المصرف ، وبهذا يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة تتوافر فيهم الخلفية العلمية والخبرة العملية المطلوبة لفهم وأدراك عبارات الاستبانة والإجابة عليها بشكل يحقق أهداف الدراسة ويضفي علي نتائجها نوعاً من الثقة والمصداقية.

3.7. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة:

3.7.1. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول دور تبني التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المحاسبة في المصارف :

والجدول (6) يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المجال والانحراف المعياري لها، والدلالة الإحصائية لها. وذلك لمعرفة هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية **لبعد دور تبني التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة في المصارف.**

الجدول 6: يبين المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لها، والدلالة الإحصائية لها

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الدلالة الاحصائية
1-	يساعد التحول الرقمي في تقليل عبء عمل المحاسب حيث تتم المعاملات المحاسبية المعقدة والصعبة بسهولة وبسرعة.	4.25	0.97	%77	مرتفع	0.000
2-	يؤدي التحول الرقمي الى جعل مهنة المحاسبة أكثر فاعلية ودقة.	4.58	1.01	%78	مرتفع	0.000
3-	يساعد التحول الرقمي علي تحليل البيانات بشكل منتظم وفعال وذلك لتوفير بيانات نوعية موثوقة وكاملة	4.52	0.65	%85	مرتفع جدا	0.000
4-	يؤدى التحول الرقمي الى زيادة رضا المستفيدين من خدمات مهنة المحاسبة.	3.99	0.87	%78	مرتفع	0.000
5-	يوفر التحول الرقمي المهارات التكنولوجية اللازمة لنجاح ممارسة مهنة المحاسبة بشكل واقعي.	3.28	1.11	%69	مرتفع	0.000
6-	يؤدى التحول الرقمي الى حماية البيانات والمعلومات عند ممارسة مهنة المحاسبة.	4.77	0.54	%87	مرتفع جدا	0.000

7-	يساهم التحول الرقمي في تقليل فجوة المصداقية الحاصلة في القوائم والتقارير المالية.	4.75	0.59	%87	مرتفع جدا	0.000
8-	يؤدي التحول الرقمي الى تطوير المهارات الرئيسية اللازمة للمحاسب للاستفادة من التحليلات الدقيقة وتحويلها الى نجاحات عملية تعود بالمنفعة عليها.	3.55	1.10	%69	مرتفع	0.000
9-	يساهم التحول الرقمي في أمن المعلومات المحاسبية بحفظها وسهولة تخزينها واسترجاعها و الاطلاع عليها.	3.99	0.65	%84	مرتفع جدا	0.000
10	يساعد التحول الرقمي في سرعة انجاز وتوحيد وتبسيط إجراءات تسجيل العمليات المحاسبية.	4.66	0.55	%88	مرتفع جدا	0.000

من خلال البيانات الواردة في الجدول (6) والخاصة بالتحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة. تبين أنه(يوجد دور لتبني التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة في المصارف). حيث كانت الاجابات محددة بالموافقة أو الموافقة بشدة و تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.28- 4.66)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.54 -1.11) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وهذا يعني أن هناك أفراد من عينة الدراسة كانت اجاباتهم موافقين (مرتفعة) علي الفقرات (1-2-4-5-8). ومن جهة أخري نلاحظ أن أفراد من عينة الدراسة كانت اجابتهم موافقون بشدة (مرتفعة جدا) علي الفقرات(3-6-7-9-10).

3.7.2. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول دور تبني التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المراجعة الداخلية في المصارف:

والجدول (7) يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المجال والانحراف المعياري لها، والدلالة الإحصائية لها. للفقرات المتعلقة **بدور تبني التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المراجعة الداخلية في المصارف.**

الجدول7: يبين المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لها، والدلالة الإحصائية لها

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الدلالة الاحصائية
1-	يدعم التحول الرقمي الاجراءات الرقابية الداخلية بالمصارف.	4.35	0.55	%87	مرتفع جدا	0.000
2-	يدعم التحول الرقمي السياسات والاجراءات الرقابية للحد من مخاطر الادخال والتشغيل والمخرجات بالنظام	3.95	0.87	%80	مرتفع	0.000

3-	يساهم التحول الرقمي في ضمان جودة عمل المراجع ومواكبة التطور والقدرة على إعداد انظمة تسهل من عملية المراجعة	4.39	0.62	%86	مرتفع جدا	0.000
4-	يعزز التحول الرقمي الاستقلال المهني للمراجع الداخلي ويوفر المناخ الملائم لأداء مهنة المراجعة .	3.66	0.97	%73	مرتفع	0.000
5-	يؤدي التحول الرقمي الى زيادة كفاءة سير عملية المراجعة	4.68	0.64	%86	مرتفع جدا	0.000
6-	يدعم التحول الرقمي الضبط الداخلي بالمصارف بما يسهم في تدعيم وتقوية الرقابة في ظل استخدام النظم المحاسبية الالكترونية.	4.66	0.71	%85	مرتفع جدا	0.000
7-	يدعم التجول الرقمي استخدام البرامج المضادة للفيروسات والجدران النارية وغيرها من اجراءات الحماية.	4.45	0.61	%86	مرتفع جدا	0.000
8-	يدعم التحول الرقمي إجراء رقابة ذاتية على عمليات الانظمة المحاسبية الالكترونية يمكنها من توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	4.85	0.60	%88	مرتفع جدا	0.000
9-	يساهم التحول الرقمي في تطوير مهارات المراجعين الابداعية التي تعتمد على التكنولوجي والنظم المحاسبية.	4.50	0.57	%87	مرتفع جدا	0.000
10-	يدعم التحول الرقمي ضمان أن تكون المعلومات متاحة للأطراف المصرح لها والمستفيدة منها في الوقت المناسب.	4.87	0.49	%89	مرتفع جدا	0.000
11-	يتوجب عند تطبيق التحول الرقمي توفير مراجع داخلي مؤهل قادر على استخدام البيانات الالكترونية لإنجاز عملية المراجعة بدقة عالية.	4.78	0.47	%90	مرتفع جدا	0.000
12-	يدعم التحول الرقمي في تفعيل دور المراجع الداخلي في أداء مهامه بدقة موضوعية ويعزز الثقة و المصداقية بتقريره.	4.77	0.62	%87	مرتفع جدا	0.000

من خلال البيانات الواردة في الجدول (7) والخاصة بالتحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة. تبين أنه يوجد دور لتبني التحول الرقمي في تعزيز ممارسات مهنة المراجعة الداخلية في المصارف). حيث كانت الاجابات محددة بالموافقة والموافقة بشدة، و تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.66-

4.87)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.47 –0.97) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وهذا يعني أن هناك أفراد من عينة الدراسة كانت اجاباتهم موافقين (مرتفعة) علي الفقرات (2-4). ومن جهة أخري نلاحظ أن أفراد من عينة الدراسة يوافقون بشدة (مرتفعة جدا) علي الفقرات (1-3-5-6-7-8-9-10-11-12).

3.7.3. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول المتغير التابع (الاداء المالي في المصارف التجارية)

والجدول (8) يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المجال والانحراف المعياري لها، والوزن النسبي ودرجة الموافقة للفقرات المتعلقة بدور المتغير التابع (الاداء المالي).

الجدول8: يبين المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي ودرجة الموافقة

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الدلالة الاحصائية
1-	يساعد التحول الرقمي على تقليل الوقت والجهد وانجاز العمل بكفاءة وفاعلية مما يحسن من كفاءة اداء المصارف	4.95	0.56	%87	مرتفع جدا	**0.000**
2-	يساعد التحول الرقمي على تقديم خدمات ذات جودة عالية بالمقارنة مع العمل اليدوي مما يحسن من اداء المصارف .	4.86	0.58	%88	مرتفع جدا	**0.000**
3-	يؤدى استخدام التحول الرقمي الى زيادة المصارف من قدرتها على المنافسة	3.58	0.88	%75	مرتفع	**0.000**
4-	يساعد التحول الرقمي إتباع اساليب تهدف الى المحافظة على أمن المعلومات الى اقصي حد ممكن.	4.55	0.69	%85	مرتفع جدا	**0.000**
5-	يساعد التحول الرقمي على زيادة الثقة في المصارف مما يؤدي الى استمرارها وزيادة ارباحها مما يحسن من اداء المصارف	4.50	0.71	%83	مرتفع	**0.000**
6-	يساعد التحول الرقمي من الاستفادة من التقنيات الحديثة لتطوير الأداء والتنبؤ والتخطيط للمستقبل مما يحسن من اداء المصارف	4.71	0.64	%86	مرتفع جدا	**0.000**
7-	يؤدي التحول الرقمي الى رفع مستويات الشفافية والحوكمة للحد من الأخطاء والتقليل من الإنفاق مما يحسن من اداء المصارف	**4.05**	**0.73**	**%81**	**مرتفع**	**0.000**

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (8) والخاصة بالإحصائي الوصفي لإجابات المشاركين في الدراسة. والمتعلقة بمتغير **الاداء المالي للمصارف** .كانت محددة بالموافقة والموافقة بشدة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.58– 4.95)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.56 –0.88) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وهذا يعني أن هناك أفراد من عينة الدراسة كانت اجاباتهم موافقين علي الفقرات، (3– 5–7). ومن جهة أخري نلاحظ أن أفراد من عينة الدراسة يوافقون بشدة علي الفقرات (1–2–4–6).

3.8. اختبار فرضيات الدراسة :

3.8.1. اختبار الفرضية الاولي للدراسة : والتي تنص علي انه :

– يوجد أثر ايجابي لتبني التحول الرقمي في مهنة المحاسبة على الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

ومن اجل قبول الفرضية أو نفيها يتطلب الامر معرفة العلاقة التأثيرية بين (بعد تبني التحول الرقمي في مهنة المحاسبة) و (بعد الاداء المالي في المصارف)، ولمعرفة ذلك تم استخدام نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هي في الجدول (9).

الجدول 9: يبين نتائج الانحدار لقياس العلاقة بينهما

ابعاد الفرضية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل الانحدار B	قيمة T المحسوبة	قيمة T المجدولة	درجة الحرية D F	مستوي المعنوية SIG
دور التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة	0.823	0.855	0.876	12.433	2.250	53	0.000
الاداء المالي							

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (9) أن هناك علاقة طردية عالية بين (بعد دور التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة وبين بعد الاداء المالي في المصارف). بلغت **(0.823)** وكان معامل التحديد R2 قد بلغ **(0.855)**، أي أن ما قيمته **(85.5%)** من التغيرات في الاداء المالي في المصارف ناتج من دور التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة، كما اظهرت نتائج التحليل انه توجد علاقة عالية بين بعد دور التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة في المصارف بمقدار **(0.876)** .مما يدل علي وجود علاقة ارتباطية بين بعد دور التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة في المصارف، ويؤكد ذلك ايضا مستوي الدلالة التي بلغت في **(0.000)** SIG اصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يعني أن هذه

العلاقة دالة احصائية، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت **(12.433)** حيث كانت اكبر من قيمة T الجدولية **(2.250)** عند درجة الحرية **(53)**، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الفرعية الاولي والتي نصت علي أن: **يوجد أثر ايجابي لتبني التحول الرقمي في مهنة المحاسبة على الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية.**

3.8.2. اختبار الفرضية الثانية للدراسة : والتي تنص علي انه :

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد دور التحول الرقمي في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية وبين بعد الاداء المالي في المصارف.

ومن أجل قبول الفرضية أو نفيها يتطلب الامر معرفة العلاقة التأثيرية بين دور(بعد التحول الرقمي في مهنة المراجعة الداخلية) و(بعد الاداء المالي في المصارف.)، ولمعرفة ذلك تم استخدام نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هي في الجدول (10).

الجدول 10: يبين نتائج انحدار لقياس العلاقة بينهما

ابعاد الفرضية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل الانحدار B	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية D F	مستوي المعنوية SIG
بعد دور التحول الرقمي في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية	0.811	0.809	0.845	13.258	2.250	53	0.001
بعد الاداء المالي							

نلاحظ من خلال بيانات الجدول(10) أن هناك علاقة طردية عالية بين بعد (التحول الرقمي في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية وبعد الاداء المالي في المصارف) بلغت **(0.811)** وكان معامل التحديد R2 قد بلغ **(0.809)**، أي أن ما قيمته **(80.9%)** من التغيرات في الحوكمة في المصارف ناتج من بعد دور التحول الرقمي في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية، كما اظهرت نتائج التحليل انه توجد علاقة عالي بين بعد بعد دور التحول الرقمي في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية الاداء المالي في المصارف بمقدار **(0.845)** .مما يدل علي وجود علاقة ارتباطية يلعبها بعد التحول الرقمي في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية على الاداء المالي في المصارف ويؤكد ذلك ايضا مستوي الدلالة التي بلغت في **(0.001)** SIG اصغر من مستوي الدلالة المعتمد **(0.05)** وهذا يعني أن هذه العلاقة دالة احصائية، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت **(13.258)** حيث كانت اكبر من قيمة T الجدولية **(2.250)** عند

درجة الحرية (53)، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الثانية والتي نصت علي أنه: **يوجد أثر ايجابي لتبني التحول الرقمي في مهنة المراجعة الداخلية على الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية.**

3.8.3. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول فقرات الفرضية الثالثة :-

والجدول (11) يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المجال والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار (T) والذي يمثل قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية. وذلك لمعرفة هل توجد معوقات تواجه تبني التحول الرقمي في المصارف.

والجدول 11: يبين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات

ر. م	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية	درجة الموافقة
1-	لا توفر المصارف الاموال اللازمة لاقتناء الاجهزة والبرمجيات وشبكة الانترنت للتحول الرقمي.	3.70	1.01	0.000	موافق
2-	لا تعمل ادارة المصرف على تصميم نظم لأمن المعلومات الالكترونية وفقاً لقوانين مكافحة الجرائم الالكترونية.	2.35	1.11	0.000	غير موافق
3-	لا تتبني ادارة المصرف معايير المحاسبة والمراجعة ومدونة أخلاق المهنة التي تكفل حماية عملياتها المالية والمحاسبية.	2.57	0.789	0.000	غير موافق
4-	لا توفر ادارة المصرف نظام متكامل للمعلومات المحاسبية بالاعتماد على قاعدة بيانات متكاملة تتوفر فيه الكافية في التعامل مع المتغيرات السريعة للنظم الرقمية	4.44	0.777	0.000	موافق بشدة
5-	لا توفر ادارة المصرف استراتيجيات واجراءات للتقليل من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات.	2.45	0.859	0.000	غير موافق
6-	لا تصدر ادارة المصرف لوائح وقوانين جديدة تحكم استخدام التحول الرقمي في عملياتها لتأمين وحماية المستخدمين	3.66	0.988	0.000	موافق
7-	لا توفر ادارة المصرف التدريب والتأهيل المستمر للمحاسبين والمراجعين الداخليين على تكنولوجيا المعلومات بعقد ورش العمل بالداخل والخارج.	4.67	0.674	0.000	موافق بشدة
8-	لا تعمل ادارة المصرف على عقد وابرام اتفاقيات مع الشركات المزودة للأجهزة والبرمجيات فيما يتعلق بأمن وسرية المعلومات	1.81	1.12	0.000	غير موافق

يتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول (11) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول، **(توجد معوقات تواجه تبني التحول الرقمي في المصارف.)**، كانت محددة بغير موافق والموافقة و الموافقة بشدة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين **(1.81- 4.67)**، وبانحراف معياري تراوح بين **(0.674 -111.1)** وبمستوي دلالة معنوية أقل من **(0.05)** لجميع الفقرات. وهذا يعني أن هناك أفراد من عينة الدراسة كان قيمة المتوسط الحسابي المرجح لبعض الفقرات بالمحور أكبر من (3)، حيث كانت اجاباتهم بموافق وموافق بشدة علي الفقرات (1-4-6-7). ومن جهة أخري نلاحظ أن هناك أفراد من عينة الدراسة كانت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لإجاباتهم علي الفقرات بالمحور أقل من (3)،وهم غير موافقين علي الفقرات (2-3-5-8).

3.8.4. اختبار الفرضية الثالثة للدراسة :

والتي تنص على أنه : (توجد معوقات تواجه تبني التحول الرقمي في المصارف التجارية الليبية)

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T – Test) وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي (12) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار (T) والذي يمثل (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

الجدول 12: وكذلك نتائج اختبار (T) للفرضية الثالثة

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3.13	0.834	%70	10.463	54	0.001

***دال إحصائياً عند مستوي المعنوية 0.05**

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (12) أن المتوسط الحسابي المرجح هو **(3.13)** بانحراف معياري مناظر له **(0.834)** وأن قيمة اختبار (T) كانت **(10.463)** وبدلالة إحصائية **(0.001)**، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوي المعنوية **(0.05)** وقيمة المتوسط الحسابي المرجح العام أكبر من **(3)** . فأن ذلك يشير الي قبول الفرضية الثالثة والتي تنص علي أنه: **(توجد معوقات تواجه تبني التحول الرقمي في المصارف التجارية الليبية).**

4. النتائج

أولا: من خلال دراسة يوجد دور لتبني التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على الاداء المالي في المصارف التجارية واستناداً علي نتائج التحليل الاحصائي توصل الباحث الي:

أ- بالنسبة لوجد دور لتبني التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة وأثره علي الاداء المالي في المصارف التجارية عينة الدراسة : ومن خلال نتائج التحليل الاحصائي للفقرات من (1-10) بالجدول رقم (6)، تبين أنه يوجد دور ايجابي لتبني التحول الرقمي في تعزيز مهنة المحاسبة وبدرجة مرتفعة وبنسبة (88%).

كما نلاحظ من خلال بيانات الجدول (9) أن هناك علاقة طردية مرتفعة جدا بين (تبني التحول الرقمي في مهنة المحاسبة وبين الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية) بلغت (0.823)، كما اظهرت نتائج التحليل انه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين تبني التحول الرقمي في مهنة المحاسبة وبين الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية بمقدار (0.863). وذلك عند مستوي دلالة بلغت (0.000) SIG وهي اصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05) في الدراسة، وذلك لان التحول الرقمي يساعد على سرعة انجاز وتوحيد وتبسيط إجراءات تسجيل العمليات المحاسبية مما يقلل عبء عمل المحاسب حيث تتم المعاملات المحاسبية المعقدة والصعبة بسهولة وبسرعة من خلال استخدام المهارات التكنولوجية اللازمة لتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال مما يوفر بيانات نوعية موثوقة وكاملة تجعل مهنة المحاسبة أكثر فاعلية ودقة، كما يساهم التحول الرقمي في أمن المعلومات المحاسبية بحفظها وسهولة تخزينها واسترجاعها و الاطلاع عليها، للاستفادة من التحليلات الدقيقة وتحويلها الى نجاحات عملية تعود بالمنفعة على مهنة المحاسبة الامر الذي يؤدى الى زيادة رضا المستفيدين من خدماتها في المصارف التجارية الليبية.

ب- أما بالنسبة لدور تبني التحول الرقمي في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية وأثره علي الاداء المالي في المصارف التجارية عينة الدراسة : ومن خلال نتائج التحليل الاحصائي للفقرات من (1-12) بالجدول (7)، تبين ان يوجد دور ايجابي لتبني التحول الرقمي في تعزيز مهنة المراجعة الداخلية وبدرجة مرتفعة وبنسبة (87%).

كما نلاحظ من خلال بيانات الجدول (10) أن هناك علاقة طردية مرتفعة جدا بين (تبني التحول الرقمي في مهنة المراجعة الداخلية وبين الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية) بلغت (0.811). وذلك لان التحول الرقمي يدعم الاجراءات الرقابية الداخلية بالمصارف كما يضمن جودة عمل المراجع

ومواكبة التطور والقدرة على إعداد انظمة تسهل من عملية المراجعة كما يدعم تفعيل دور المراجع الداخلي في أداء مهامه بدقة و موضوعية مما يعزز الثقة و المصداقية بتقريره. مما يؤدي الى زيادة كفاءة سير عملية المراجعة كما يدعم إجراءات رقابية ذاتية على عمليات الانظمة المحاسبية الالكترونية تضمن أن تكون المعلومات متاحة للأطراف المصرح لها والمستفيدة منها في الوقت المناسب. كما يدعم التحول الرقمي استخدام البرامج المضادة للفيروسات والجدران النارية وغيرها من اجراءات الحماية. للحد من مخاطر الادخال والتشغيل والمخرجات بالنظام تمكن من توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ثانيا: من خلال دراسة أهم الصعوبات التي تواجه تبني التحول الرقمي في المصارف. واعتمادً علي نتائج التحليل الاحصائي للجدولين (11) و (12): تبين وبشكل عام تبين أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.13) وبنسبة مرتفعة بلغت(70%). وعند مستوي دلالة احصائية (0.001) أقل من مستوي المعنوية (0.05) وقيمة المتوسط الحسابي المرجح العام أكبر من (3) . فأن ذلك يشير الى أنه: (توجد معوقات تواجه تبني التحول الرقمي في المصارف التجارية الليبية). وأهم هذه المعوقات تتمثل في الآتي:-

أ- لا توفر المصارف الأموال اللازمة لاقتناء الاجهزة والبرمجيات وشبكة الانترنت للتحول الرقمي.

ب- لا توفر ادارة المصرف التدريب والتأهيل المستمر للمحاسبين والمراجعين الداخليين على تكنولوجيا المعلومات بعقد ورش العمل بالداخل والخارج.

ج- لا توفر ادارة المصرف نظام متكامل للمعلومات المحاسبية بالاعتماد على قاعدة بيانات متكاملة تتوفر فيه الكافية في التعامل مع المتغيرات السريعة للنظم الرقمية.

د- لا تصدر ادارة المصرف لوائح وقوانين جديدة تحكم استخدام التحول الرقمي في عملياتها لتأمين وحماية المستخدمين.

5. التوصيات

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث يمكن تلخيص اهم التوصيات التي يمكن الاستفادة منها وهي كالاتي :

1- العمل على تطوير ورفع كفاءة المحاسبين والمراجعين في المصارف لمواكبة التقنيات التكنولوجية وعمليات التحول الرقمي من خلال عقد ورش العمل والندوات العلمية والبرامج التدريبية في هذا المجال.

2- ضرورة قيام الادارات العليا والتنفيذية في المصارف بتبني عمليات التحول الرقمي والعمل على توفير احدث الاجهزة والتطبيقات الالكترونية لمواجهة التحديات الناتجة عن التكنولوجيا والحد من المخاطر المترتبة عليها.

3- ضرورة تطبيق اللوائح والقوانين الصادرة من مصرف ليبيا المركزي بخصوص التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات للحفاظ على امن المعلومات الالكترونية.

4- تبني القوانين والتشريعات لمكافحة الجرائم الالكترونية للتقليل من مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات.

5- التأكيد علي ضرورة متابعة مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة علي مدي التزام المصارف بتطبيق مبادي وقواعد الحوكمة وتفعيلها لتدعيم تبني عمليات التحول الرقمي في المصارف التجارية الليبية.

المراجع

[1]. سبع، سنية. تأثير التحول الرقمي وجودة الخدمة التعليمية على رضا الطلاب " دراسة تطبيقية على طلاب جامعة المنصورة .*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*. 2021؛ 12(4): 24-69. https://doi.org/10.21608/jces.2021.218336

[2]. رشوان عبد الرحمن محمد سليمان، أبو رحمة محمد عبد الله. التحول الرقمي وانعكاسه على ممارسات مهنة المحاسبة والمراجعة. في: وقائع المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال"ICITB2020" ، جامعة غزة، فلسطين، 2020.

[3]. بوالعيش نهاد، بوسنينة شيماء. دور التحول الرقمي في تحسين العمليات المصرفية: دراسة حالة بنك HSBC من 2018 إلى 2022. رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحفيظ بوصوف – ميلا، الجزائر، 2024.

[4]. إسحق إسماعيل عثمان شريف. التحول الرقمي وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة. 2022؛ 5 (2): 405-420.

[5]. علي مصطفى جمعة محمد، معتوق خالد عمر. أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا – المعوقات والحلول. في: وقائع المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة (ASIC2021)، الزاوية، ليبيا، 9-11 نوفمبر 2021.

[6]. أبو سمرة؛ محمد عادل. نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030, في: وقائع المؤتمر السنوي ، لكلية عين شمس ، مصر، 2019.

[7]. الخفاجي؛ إهداء باسم داود؛ الأعرجي؛ إشراق صباح صاحب. مسؤولية المصرف المدنية في عقد التحويل المالي المصرفي الإلكتروني. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*. 2018؛11 (35): 165–176.

[8]. البار عدنان مصطفى، المرحبي خالد علي. الإقتصاد الرقمي. متاح على الإنترنت: https://www.awforum.org/index.php/ar/مقالات-وبحوث-item/208/2018-الإقتصاد-الرقمي (تم الدخول في تاريخ: 03-08-2025)

[9]. بريس أحمد؛ جبر، ورود. تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف (دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري المصارف الخاصة في محافظة كربلاء). *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*. 2020؛ 16(65): 201-227.

[10]. فرحات فاطمة الزهراء. دور التحول الرقمي في تحسين أداء وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومية الجزائرية. رسالة ماجستير، قسم العلاقات العامة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020.

[11]. الحسن حسين محمد. مجالات التحول الرقمي، الإدارة الإلكترونية. الطبعة الأولى. دار الوراق للنشر: الأردن؛ 2015. ص. 199.

[12]. بوعمامة، عبد الرحمان. التحول الرقمي لمنظمات الأعمال الجزائرية الفرص والتحديات. دراسات إقتصادية. 2023؛ 23(1): 49-68.

[13]. المحمدي سعد علي. الإدارة الاستراتيجية والإدارة المعاصرة. الطبعة الأولى. دار اليازوري العلمية: الأردن؛ 2022.

[14]. نسمان إبراهيم إسحق. دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، 2009.